أبو حاتم السجستاني
في ضوء المذكر والمؤنث

د. طارق الجنابي(*)

هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) البصريّ، الراوية، اللّغوي، المقرئ، المفسّر، المحدّث، النحويّ.

أخذ عن شيوخ البصريين المشاهير وفيهم: أبو زيد الأنصاريّ (ت٢١٠هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٣هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرميّ (ت٢٠٥هـ)، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ).

أمّا أنّه الراوية[1] فذلك المشهور المعروف، فهو الراوية العالم الشهير بالشعر واللغة، أمّا أنّه (اللّغوي)، فيدل عليه ما يتناقله الدارسون من أقواله في اللغة، وما ذُكر له من كتب، ما طُبع منها ، وما فُقد: (فعلت وأفعلت)، و(الأضداد)، و(الفرق)، و(الإدغام)، و(المقصور والممدود)، و(المذكر والمؤنث)، وسواها[2].

(*) باحث في علوم اللغة العربية من العراق.

(١) كان موضوعاً لرسالة الماجستير التي أعدّها الدكتور سعيد الزبيدي .

(٢) ينظر: الفهرست: ٦٤ ، والثّبت المستقصي لآثار السجستاني في مقدمة تحقيق (فعلت وأفعلت) .

وأمّا أنّه (المقرئ) فيؤكد كتابه في (القراءات) الذي كان يفخر به أهل البصرة، وما نقله عنه أبو بكر بن الأنباريّ في (إيضاح الوقف والابتداء)، وأبو جعفر النّحاس في (القطع والائتناف) و (إعراب القرآن)، وابن جنيّ في (المحتسب)، وكان له اختبار في القراءة[٣]، وقد ترك في كتابه «ذكر حمزة والكسائيّ وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة....»[٤]، يعضده أخْذه عن المقرئ المعروف (يعقوب الحضرميّ) القَرَأَة الثمانية، وتأليفه كتاب (اختلاف المصاحف).

وأمّا أنّه (المفسّر) فيؤيّده ما صنّفه في (إعراب القرآن)، وأخذه عن أبي عبيدة، والأخفش، وهو ما يشير إلى تمكّنه من (النحو)، وإلّا فكيف يُفسّر إعرابه للقرآن يسبق به الطائفة الكريمة من العلماء الأفذاذ الأُلى صنّفوا إعراب القرآن بعده، وقد نقلوا عنه أشياء جديرة بالقبول من الإعرابات من ذلك مثلاً:

١. أنّه حكى عن عبدالله بن عمر ضمّ الكاف في (كُذابا) في قوله تعالى ﴿بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾[٥]، ولكنّه أنكره إلّا أن يكون جمع (كاذب) منصوباً على الحال، وتقديره: (وكذبوا بآياتنا في حال كذبهم)[٦].

٢. سوّغ نصب (ربّ العالمين)، بمعنى (أحمد الله ربّ العالمين)، وأيّده ابن كيسان، منكراً النصب على النداء، لئلا يكون كلاماً جديداً[٧].

(٣) المرشد الوجيز: ١٥٧.

(٤) المرشد: ١٥٢، وينظر: ٩٤ بشأن الأحرف السبعة من ١٣٠.

(٥) النبأ: (٢٨).

(٦) ينظر: المحتسب: ٢/ ٣٤٨.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢١.

ثم كيف نفسّر أنّ السيرافيّ[٨] ذكر له كتاباً سمّاه الزبيديّ: (المختصر في النحو)[٩]، وقد عدّه الأول في الطبقة الثانية من النحويين البصريين، كما سلكه الثاني فيهم، وزعم أنّه روى علم سيبويه عن الأخفش، وكانت تُقرأ عليه كتب الأخفش فيردّ ردّاً حسناً. وروى المبرّد أنّه قال: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين.

ولا يستقيم مع هذا كّله ما نقله ابن خلّكان[١٠] من «أنّه لم يكن حاذقاً في النحو»، إنّ التلبّث عند كتابه المهمّ (المذكر والمؤنث)، وهو ثاني اثنين حجماً، وتفصيلاً، واستطراداً، والأول كتاب ابن الأنباري، أقول: إنّ التلبّث عند هذا الكتاب يُظهر آراء لأبي حاتم في النحو، فيها من العلم والاجتهاد ما لا مجال لموافقته بحال ، ولكنّه لا يرقى إلى صنيع من شُغِل بقضايا اللغة والرواية، وصادف هواه بها فصرفه عن النحو المحض إلّا ما سرى في مباحثه في هذا الميدان.

أمّا كتاب (المذكر والمؤنث) ونسخته النفيسة الفريدة التي جال فيها فكر المرحوم الأستاذ (نهاد جتين) وقلمه وأعدّها للنشر، فإنّه كان مصدراً لطائفة من كتب التالين، أفاد منها أبو بكر بن الأنباريّ، ثم كانت من موارد (ابن سيده) في مخصّصه.

ومهما يكن من شيء، فإنّ في هذا الكتاب علماً وافراً وقفنا على ألوان منه في بحث سابق[١١] ونقف على ألوان أخرى من مسائل النحو، وقضايا اللغة.

---

(٨) أخبار النحويين البصريين: ٥٥ .

(٩) طبقات النحويين واللغويين: ١٠٠ .

(١٠) وفيات الأعيان: ٢/ ٤٣١ .

(١١) ينظر: بحث (كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني) مجلة المجمع العلميّ العراقيّ ،

أولاً: من مسائل النحو

١ . تحدّث عن التضادّ الجنسيّ في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فعزا إسقاط التاء من العدد مع المعدود المؤنث، وإثباتها مع المذكر إلى الخفّة والثقل؛ لأنّ جمع المؤنث ثقيل فحذفوا التاء من عدده؛ لئلا يجتمع ثقيلان، لمّا كان المعدود مذكّراً، والمذكر خفيف، أدخلوا في عدده التاء ليجتمع خفيف مع ثقيل فيعتدلا .

وحين تحدّث عن تسمية أعلام الذكور بالأعداد، ذهب إلى منعها من الصرف، لحقتها التاء أم لم تلحقها؛ لأنّها سمّيت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً(١٢)، واستثنى من ذلك (ثماني)، إذ زعم أنّها تُصرف صرف علّة كما في (جوار)(١٣)، وقال: «ولا تصرف في النصب، فتقول: رأيت ثماني؛ لأنّه قد تمّ البناء وانفتح آخره، فتركت صرفه»(١٤).

٢ . زعم أنّ النسب إلى الأعداد المركّبة يكون بإلحاق ياء النسب بجزأي العدد، فتقول في النسبة إلى (أحد عشر) و(اثني عشر): أحديّ عشريّ، واثنيّ عشريّ، كما نسبوا إلى (رامهرمز)، فقالوا راميّ هرمزيّ، ومنه قول الشاعر:

تزَوَّجْتُها رامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفَضلِ الذي أَعْطَى الأميرُ من الرِّزْقِ(١٥)

ج٣، م ٣٥، ٢١٨، ونقف على ألوان أخرى من مسائل النحو، وقضايا اللغة .

(١٢) العدد عنده مؤنث لحقته التاء أم لم تلحقه .

(١٣) فيها رأيان: معاملتها معاملة المفرد المنقوص، أو معاملتها معاملة الجمع المتناهي، وقد جمع بين الرأيين في حذف الياء رفعاً وجرّاً حملاً على المنقوص، إذ صورتها واحدة، فإذا نُصب لم ينون، إذ تثبت الياء، فتكون معاملته معاملة غير المنصرف ينزع التنوين حسب.

(١٤) المذكر والمؤنث: ١١١ .

(١٥) المذكر والمؤنث: ١١١ .

٣. لم يُجِز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، وهو مذهب للبصريين معروف، وأجازه الكوفيون، ولعل ذلك مقرون بالسماع، فالأوّل هو الكثير، وقياس البصريين على الكثير، وقد ارتضاه الكوفيون مع أنّهم يرونه قبيحاً، وبذلك قرأ حمزة الزّيات(١٦)، والنّخَعيّ وقتادة والأعمش(١٧): ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾(١٨)، بعطف (الأرحام) على الضمير المجرور، وقرأ غيرهم بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، أو على محلّ (الهاء)(١٩).

أمّا أبو حاتم فقد علّل كراهة العطف على الضمير البارز في نحو: (الله ربّي وزيدٍ) بأنّه عطف على ضمير في موضع التنوين، والمضمر خفيف(٢٠)، فكأنّ العطف لم يكن على شيء، وأنكر أيضاً العطف على الضمير المرفوع إلّا بعد توكيده بضمير رفع، نحو: (قام وأخوه)، وهو أيضاً ممّا ارتضاه الكوفيون وأباه البصريون(٢١).

وعلّل أبو حاتم ذلك بعدم جواز العطف على خفيّ، والإضمار هنا خفيّ، فكأنّه لم يكن، ومثّل بـ:

وقُمْ أنت وأخوك.

---

(١٦) السبعة في القراءات: ٢٢٦ .

(١٧) تفسير القرطبي: ٥/ ٢ .

(١٨) النساء: (١) .

(١٩) ينظر: مجالس العلماء: ٣٢٠-٣١٢ .وهامشه، والمخصص: ١٧/ ١١٩ .

(٢٠) في المذكر والمؤنث لابن الأنباريّ: ٦٤٩، والمخصص: ١٧/ ١١٩: «ألا تراهم يقولون: الله ربّي وربّ زيدٍ فيكرّرون؛ لخفاء المكنيّ المخفوض، إذا وقع موقع التنوين .

(٢١) فإذا أريد ذلك من غير توكيد لزم نصب ما بعد الواو على المعيّة .

قال: «ويقبُح: قمْ وأخوك»[٢٢]، ولم يمثّل بالضمير البارز نحو (قُمْتُ) و(قُمْتِ) وأمثالهما، ولو مثّل بها لحمله- فيما يبدو- على ما ذكره في إعادة الجّار لخفّة الضمير لا لخفائه.

٤ . أجاز الإضمار عن (كلا) و (كلتا) بالمثنى، فيقال: كلاهما منطلقان، وكلتاهما منطلقتان[٢٣].

إذ الأصل في (كلا) و(كلتا) الإضافة إلى الاثنين والإخبار عن واحد، فيقال: كلا أخويك كان قائماً، وكلتا المرأتين كانت جميلةً، وكلا الرجلين قائم، وكلتا المرأتين قائمة، ومنه قول الشاعر:

كلا يومي أُمامة يومُ صدٍ   وإنْ لمْ نأتِها إلّا لِمامَا[٢٤]

وما ذهب إليه مذهب كوفي*.

٥ . أجاز أبو حاتم تأنيث المصادر المنعوت بها وجمعها، نحو: رجلٌ عَدْلٌ، وامرأة عَدْلَة، وقومٌ عُدولٌ[٢٥]، وهذا ممّا لم يُجِزه البصريون، وأجازه الكوفيون معتمدين على السماع، والراجح عنده إلزام المصادر الإفراد والتذكير أبداً.

---

(٢٢) المذكر والمؤنث: ١١١ .

(٢٣) المذكر والمؤنث: ١١٢/ ب .

(٢٤) ينظر: اللسان (كلا): ١٥/ ٢٢٨-٢٢٩ .

* معاني الفراء: ٢/ ١٤٢-١٤٣ . والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٧٤ .

(٢٥) المذكر والمؤنث: ١٢٢/ ب ، ونقل ابن سيده في (المخصص: ١٧/ ٣٢) جوازه. وقد ورد في شعر لبيد جمع (نَوْح) على (أنواح): قوما تنوحان مع الأنواحِ .

٦ . أطلق جواز تذكير فعل الجمع وتأنيثه، قال: «وأمّا فعل الجميع المتقدّم، فالتأنيث، والتذكير فيه معتدلان»[٢٦]، ومثّل لذلك بـ:

قالت النساءُ، وقال النساءُ.

هبّت الرياحُ، وهبَّ الرياحُ.

كثُرتِ الحيّاتُ، وكثُر الحيّاتُ.

فلم يميّز بين جمعي التصحيح والتكسير، ولم يميّز بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي، إذ لكل من ذلك شأن في الجواز والوجوب عند النحاة[٢٧].

أمّا الكوفيّون فيجيزون تذكير الفعل وتأنيثه، وأشك أن يتابعهم أبو حاتم فيه لما عُرف به من حدّة عصبيته عليهم، وكراهته لهم[٢٨]، إلّا أن يكون ذلك توافقاً محضاً.

وأمّا البصريون فيرون جوازه إذا كان الفاعل اسم جنس أو جمعاً مكسّراً للمذكر صحيحاً فقد وجب التأنيث، وإذا كان جمعاً للمذكر صحيحاً وجب التذكير لسلامة المفرد[٢٩].

غير أنّه يُفهم من أمثلته التي سبق ذكرها قصرُه جواز الوجهين على ما ذُكر متابعة لأصحابه البصريين.

---

(٢٦) المذكر والمؤنث: ١٢٢/ ب .

(٢٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٠ .

(٢٨) نقل أبو الطيب اللّغوي في (مراتب النحويين: ١٦٠-١٦١) مقالة أبي حاتم: ((ويتحفّظ أحدهم مسائل النحو بلا علل، ولا تفسير، فيكثر كلامه عند من يختلف إليه، وإنّما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه...)) .

(٢٩) أوضح المسالك: ١/ ٣٥٩ .

٧. أجاز البدل من الضمير في قوله تعالى ﴿فعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾(٣٠)، و﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٣١)، ومثله:

تَبَرَّأُ من دَمِّ القَتِيلِ وبَزِّه ... وقد عَلقَتْ دَمَّ القَتيلِ إِزَارُها

و:

وسَوَّدَ ماءُ المَرْدِ فاهَا فَلَوْنُه ... كَلَوْنِ النَّؤُورِ فهي أَدْماءُ سارُها(٣٢)

فأعرب (إزار) بدلاً من الضمير في (علقت)، و(سار) بدلاً من الضمير في (أدماء).

وأوضح ذلك بقوله: «كأنّه في التمثيل: وقد علقت دم القتيل المرأةُ إزارُها، فإنْ قيل: أتُبدلُ الثوب من المرأة، فالجواب: أنّي قد وجدت مثل هذا سهلاً في كلامهم، قالوا: سُلِب عبدُالله ثوبُه، فرفعوا (الثوب) على البدل منه، وسُلِبتْ جاريتُك إزارُها؛ فهذا مذهبي في هذا البيت.»(٣٣)، وليس هذا من مذهبه هو حقّاً، إلّا من حيث التخريج، أمّا الإعراب فهو للأخفش(٣٤).

---

(٣٠) المائدة: ٧١.

(٣١) الأنبياء: ٣، وهو عند الأخفش (المعاني: ٢/ ٤١٠) على التفسير.

(٣٢) سارُها، أي ساءُها، وفيه حذف، والبيت وسابقه من قصيدة لأبي ذؤيب الهُذليّ.

(٣٣) المذكر والمؤنث: ١٧٩، وينظر: ١٩٣/ ب. والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٦٦.

(٣٤) ينظر: مجالس العلماء: ١٣٠-١٣١، وينظر: بحث في اللّهجات العربية ضمن (دراسات في اللغة والنحو: ١٧١).

٨. جعل نحو قوله: عينُكَ والأنفُ حَسَنان

وعينُكَ والأنفُ حَسَنٌ

على تقدير (حسنة) في الثانية خبراً محذوفاً عن (عينك)، استغناءً بخبر الثاني (الأنف).
وأجاز: عينُك والأنفُ حسنةٌ، غيَّر الحذف من الثاني استغناء بخبر الأول(٣٥).

٩. اختلف النحاة في إعراب (مخضّباً) في قول الشاعر:

أَرَى رَجُلاً منهمْ أسِيفاً كأنَّما يَضُم إلى كَشْحَيْهِ كَفاً مُخَضَّبا(*)

فقال قائل منهم: أنّه نعت لـ(كفّ)، و(كفّ) يجوز فيه التذكير والتأنيث، وهو وهم إذ (الكفّ) مؤنث بالإجماع، ولم يُنقل فيه التذكير، وذهب أبو حاتم وابن الأنباريّ إلى جواز أن يكون نعتاً لـ(رجل)، غير أنّ أبا حاتم انفرد بذكر وجهين آخرين، أولهما: أنّ التاء محذوفة على الترخيم في غير النداء، وهو ممّا يسوّغ للشاعر، والثاني: أنّه حال من ضمير الفاعل في (يضمّ) و(الهاء) في (كشحيه)(٣٦).

---

(٣٥) المذكر والمؤنث: ١٥٢/ ب، ١٥٣/ أ.

(*) للأعشى، ديوانه: ١١٥ .

(٣٦) المذكر والمؤنث: ١٥٢، وقد تأوّل أبو البركات الأنباريّ في (البلغة: ٧٠) إعرابه على النعت لـ(كفّ) حملاً على المعنى ، إذ الكفّ في المعنى عضو. وينظر: المخصّص: ١٦/ ١٨٧ .

ثانياً: من قضايا اللّغة

النّوادر

النوادر جمع نـادرة، وهـو مـا خـرج مـن كـلام العـرب[٣٧]، وقـد كـان اللّغويـون مشغوفين بتصيّد النوادر وإيداعها قراطيسهم، حتى لقد جمع منهم طائفة قدراً كبـيراً وبنَوا عليها مصنّفات، منهم أبو حاتم. ولم يفُتْ بعض الأعراب أن يجمع منهـا شـيئاً نافعاً كما صنع أبو مسحل الأعرابيّ، وأبو زياد الكلابيّ، وغيرهما، وصـنع الصـاغانيّ كتاباً فيما تفرّد به عدد من اللّغـويين لمـن ينقـل عمّـن سـواهم[٣٨]وفي كتـاب أبي حـاتم شيء من تلكم النوادر أمثّل لها:

قال أبو حاتم: «قالوا في حرف نادر: حضر القاضيَ امرأةٌ، ولا يقـاس مثـل هـذا خاصة» وذلك في معرض حديثه عن وجوب تأنيث فعل المؤنث الحقيقيّ[٣٩]، وهذه الجملة ليست ممّا انفرد بروايته أبو حاتم، إذ وردت عند سيبويه**، غير أنّ نـدورها، هنـا، يعنـي خروجهـا عـلى القاعـدة المـذكورة، وقـد كانـت مـن بضـاعة النحـويين واللغويين حين يتكلّمون على باب تذكير الفعل وتأنيثه بالنظر إلى الفاعل.

---

(٣٧) في الصحاح(ندر): ٢/ ٨٢٤، أندر الشيء يندر ندراً، سقط وشذّ، ومنه النوادر .

(٣٨) حقّقه عدنان الدوري باسم (الشوارد في اللغة)، وفيه باب عن أبي حاتم مـن كتابـه (تقـديم المُفسد والمزال عن جهته من كلام العرب): ٢٦٢، ٢٦٦ .

(٣٩) المذكر والمؤنث: ١٣٢/ ب .

** الكتاب: (ط هارون): ٢/ ٣٨ .

١- أورد عن أبي زيد أنّ من العرب من يجمع أرضاً على (أراضٌ)[٤٠].

٢- يقال في خطاب الأنثى: ها هي ذه، غير أنّ أبا حاتم روى عن أبي زيد أنّه سمع من أكثر من مئة نفس من الأعراب أنّهم يقولون: ها هو ذه[٤١].

٣- روى بيت جرير الضبّيّ:

يا ضَبُعاً أكَلَتْ آيارَ أَحْمِرةٍ ... ففي البُطونِ وقد راحتْ قَراقِيرُ[٤٢]

على أنّ (ضُبُعاً) بضم الضاد والباء على الجمع ظنّاً[٤٣]، وأنكر ابن الأنباريّ هذه الرواية؛ إذ لم يورِد أحد هذا البيت على الجمع[٤٤].

٣- ظنّ السجستانيّ أنّ لحاق التاء بـ(اللَّبُؤة) أنثى الأسد قد جاء من قولهم للأسد: اللّبؤ، ثم ذهبت هذه اللغة ودرست[٤٥]، وأنكر ابن الأنباري أنّه لم يروه أحد من أهل اللغة بلا تاء[٤٦].

وفيه أمران:

---

(٤٠) المذكر والمؤنث: ١٧٧/ أ.

(٤١) المذكر والمؤنث: ٢٠٠/ ب.

(٤٢) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٤، والبُلغة: ٧٤.

(٤٣) المذكر والمؤنث: ١٣١/ ب.

(٤٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباريّ: ٩٤، ونقل أنّ أبا زيد أنشده بضمتين، وأهل الحجاز يجمعونه هكذا.

(٤٥) المذكر والمؤنث: ١٣٢، والمخصّص: ١٦/ ١٠٠، وقد حُرّف أبو حاتم إلى أبي خالد، وقال: ويمكن أن يكون اللبؤ جمع اللبُؤة.

(٤٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٩.

٤- أنّ أبا حاتم لم يجزم به، وإنّما ذكره على الظّنّ.

٥- وأنّ أبا حاتم قاسه على الأصل في أنّ التفريق بين المذكر والمؤنث يكون بالعلامة، غير أنّ هذا ممّا لم يقرّه الدرس الحديث، إذ يذهب الدارسون إلى أنّ اللغة كانت للمذكر لفظاً آخر، ثم كثرت ألفاظ التذكير والتأنيث، فجنحت اللغة إلى التفريق بالعلامة، وهذا يعني أنّ هذا الضرب من التفريق مستحدث في اللغة.

اللغات

لقد عُني أبو حاتم بإيراد لغات القبائل، وله في ذلك معرفة حسنة، وأجمل ما ورد منها على النحو الآتي:

١ . يقال للرجل (زوج)، وللمرأة (زوج)، وزاد: «ومن أهل الحجاز من يقول: الزوجة، وفلانة زوجة فلان»(٤٧)، والعبارة - هنا- قاصرة وموهمة، فقد أجمع اللغويون على أنّ (زوج) هي لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى، وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾(٤٨)، وقال تعالى ﴿قُل لِّأَزۡوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾(٤٩) . أمّا زوجة، فهي لغة تميم وسائر العرب(٥٠)، ومنه قول الفرزدق ، وهو من تميم:

وإنّ الذي يمشي يُحرِّش زوجتي كماشٍ إلى أُسْدِ الشّرى يستبيلُها(٥١)

ومن ثمّ عاد أبو حاتم إلى بيان المسألة بياناً لا إيهام فيه، فقال: «الرجل والمرأة

---

(٤٧) المذكر والمؤنث: ١١٤/ أ.

(٤٨) الأحزاب: ٣٧ .

(٤٩) الأحزاب: (٥٩) . و(أزواج) جمع (زوج) و (زوجة) تجمع على (زوجات) .

(٥٠) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٩٥، ١٠٨ .

(٥١) الديوان: ٦٠٥ .

زوجان، وكلّ واحد منهما زوج، وفي القرآن: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾[٥٢]، يعني (حواء)»، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٥٣] فهذه لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، والجمع أزواج، كما قالوا: أزواج النبيّ، وأهل نجد يقولون: زوجة، للمرأة، وأهل مكة والمدينة يتكلّمون بذلك»[٥٤]، وعنده أنّ أهل المدينة أفصح من أهل مكة؛ لقلة مخالطة الأعاجم لهم، ومن ثمّة كانت أهل مكة يلحنون، وإن كانوا جميعاً أفصح من أهل العراق على كلّ حال[٥٥].

وخلاصة الجمع بين القولين: لعلّ أبا حاتم كان يرمي إلى القول بأنّ أهل الحجاز يقولون (زوج) دون سائر العرب، ومنهم مَنْ يقول (زوجة).

٢. الدرع مؤنثة، وذكر أبو حاتم أنّ تميماً تذكّره، واستشهد بقول أوس بن حجر في صفة الدرع:

وَأَمْلَسَ صُولِيّاً كَنِهْيِ قَرَارَةٍ أحسّ بقاعٍ نفحَ ريحٍ فأجفلا[٥٦]

ويقول أبي الأخزر الحِمّاني:

مُقَلِّصاً بالدِّرْعِ ذي التَّغَضُّنِ[٥٧]

---

(٥٢) البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩ .

(٥٣) النساء: ١ .

(٥٤) المذكر والمؤنث: ١٤٨/ ب .

(٥٥) المذكر والمؤنث: ٢٠٠/ ب .

(٥٦) الديوان: ٦٤ .

(٥٧) المذكر والمؤنث: ١٤٨/ أ،ب . وذهب الفرّاء:٩٣ إلى أنّ درع الحديد أنثى، وعند المبرّد: ٩٦ أنّها تذكّر وتؤنّث .

٣. لغة أهل الحجاز أنّ (صديق) يُراد بها المفرد والجمع والمؤنث، فيقولون: حدّثني بعض صديقي، أي: أصدقائي[٥٨].

٤. جموع الأجناس، نحو: تمر، وبقر، ونحل، وواحدتها بالتاء، مذكّرة عند أكثر العرب، فيقولون: هذا تمر، وهذا بقر، وذكر أبو حاتم أنّ أهل الحجاز يؤنثون بعض[٥٩] هذا ولا يقيسونه في سائره، فيقولون: هي البقر وهي النحل، وورد في القرآن الكريم مؤنثاً، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي﴾[٦٠]، أمّا النحل، فيذكّر ويؤنّث[٦١].

وملاك ما ذكره أبو حاتم أنّ كل جمع واحدته بالتاء مذكر، ويؤنّث الحجازيون بعضه.

غير أنّ الفرّاء يعكس الأمر، ويقول: «إنّ أهل الحجاز يؤنّثونه، وربّما ذكّروا والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكّرون ذلك، وربّما أنّثوا، والأغلب عليهم التذكير.»[٦٢].

---

(٥٨) المذكر والمؤنث: ١٢٤/أ .

(٥٩) (بعض) في عبارة أبي حاتم تدلّ على أكثر من واحد .

(٦٠) النحل: ٦٨ .

(٦١) المذكر والمؤنث: ١٢٥/أ، ب .

(٦٢) المذكر والمؤنث للفرّاء: ١٠١ . ويرى المبرّد التذكير والتأنيث في الأجناس مطلقاً، فالتذكير على جعلها أجناساً، والتأنيث حملاً على معنى الجماعة، وبهما ورد قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾، وقوله: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ ، (المذكر والمؤنث للمبرّد: ٨٦-٨٧) والآيتان خاصتان بالنخل، وهو ما أطلق أبو حاتم فيه جواز الوجهين.

٥. السوق مؤنّثة، ويذكّرها بعض العرب(٦٣) والتأنيث أغلب عند الفصحاء(٦٤).

٦. الصاع مذكّر، ويؤنّثه بعض أهل الحجاز، ويجمعونه على أصوع، وجمعه (أصواع)، و (صيعان)(٦٥)، وهذا معناه إجماع العرب إلّا بعض أهل الحجاز على تذكيره، غير أنّ الفراء يعكس الأمر، فيرى أنّ التأنيث لغة أهل الحجاز وبعض بني أسد، والتذكير لغة أهل نجد وأسد(٦٦)، كما أنّ أبا حاتم جعل (أصْوُع) هو الجمع القليل عند الحجازيين، وزاد الفرّاء عليه (آصُع) التي عدّها أبو حاتم من لحن العامّة.

٧. الطريق مذكّر عند أهل نجد وأكثر العرب، وهو كذلك في القرآن الكريم، ويؤنّثه أهل الحجاز(٦٧)، وربّما ذكّروه.

٨. بَوْع لغة في (الباع)(٦٨)

٩. الهوى مذكّر عند العرب إلّا بني أسد فإنّهم يؤنّثونه، فيقولون: هذه هوى حسنة(٦٩).

---

(٦٣) المذكر والمؤنث: ١٤٩/ أ.

(٦٤) المذكر والمؤنث للفرّاء: ٩٦ .

(٦٥) المذكر والمؤنّث: ١٦٧/ ب.

(٦٦) المذكر والمؤنث: ٩٦ .

(٦٧) المذكر والمؤنث: ١٦١/ ب، وينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٨٧ .

(٦٨) المذكر والمؤنث: ١٠٠/ أ.

(٦٩) المذكر والمؤنث: ١٦٢/ أ .وينظر: الفراء: ٨٧ .

١٠. الهَيْف من أسماء الرياح،والهَوْف لغة[٧٠].

١١. الفَوْغَاء مذكّر ومؤنث لغتان[٧١].

١٢. الأفعى مؤنّثة في لغة تميم، ومذكّرة في لغة قيس[٧٢].

١٣. المنون مؤنّثة، وقد يذكّرها قوم[٧٣] .

١٤. المنجنون مؤنّثة، والمنجنين لغة أخرى، أنشد الأصمعيُّ:

ومنجنينٍ كالأتانِ الفارقِ[٧٤]

١٥. الرَّخِل، بفتح الراء وكسر الخاء، هي الأنثى من أولاد الضّأن، ولغة تميم (رِخْل) بكسر الراء وإسكان الخاء[٧٥].

١٦. العَضُد، بفتح فضمّ، والعُضُد، بضمّتين، والعَضْد بفتح فسكون، والعُضْد بضمّ فسكون، لغات، والأولى أفصحها[٧٦]، ومثله (العَجُز)[٧٧].

١٧. (هَلُمّ) بلا علامة للتأنيث أو التثنية أو الجمع يخاطب بها الواحد والاثنان والجمع لغة أفصح العرب وأكثرهم، ولغةُ كثير من تميم: هلُمّ، وهلُمَّا،

(٧٠) المذكر والمؤنث: ١٦٨/ ب، والهَيْف: المارّة(رسالة في أسماء الريح لابن خالويه: ٣٩٨).

(٧١) المذكر والمؤنث: ١٧٧/ ب .

(٧٢) المذكر والمؤنث: ١٥٥/ ب .

(٧٣) المذكر والمؤنّث: ١٧١/ أ .

(٧٤) المذكر والمؤنث ١٧١/ أ-١٧٢/ أ .

(٧٥) المذكر والمؤنث: ١٦٣ / أ .

(٧٦) ١٤٥/ أ .

(٧٧) ١٥٣/ أ.

وهلمّوا، وفي التأنيث: هلمّي، هلمّا، وهلمُمْنَ، يشبهونه بالفعل المضاعف مثل باب (ردّ)(٧٨).

١٨. لغة العرب أنّ (ذو) من الأسماء الستة، يقولون: ذو أدب، وذو كرم، و«لغة لكثير من العرب: فلان ذو سمعت به، يريد الذي سمعت به»(٧٩) أي: على الموصوليّة، وهي لغة طيّئ.

١٩. (تِيكم) لغة في (تلكم)، قال أبو حاتم: «وكان الرسول صلوات الله عليه يقول إذا دخل على عائشة رحمة الله عليها، وهي مريضة أيّام الإفك، يقول: كيف تيكم، لا يزيد عليها. وهذه اللغة أيضاً ليست في القرآن، وهي اللغة البالغة المشهورة»(٨٠).

٢٠- فَصّ الخاتم مفتوح والكسر لغة فيها ذكره أبو زيد(٨١).

الكَرِش، مفتوحة الكاف مكسورة الراء، قال: «وقد يُسكّن قوم الراء، ويكسر الكاف، وهي لغة من لم يسمع الكلام»(٨٢).

---

(٧٨) المذكر والمؤنث: ١٩٠/ ب-١٩١/ أ.

(٧٩) ١٩٣/ ب-١٩٤/ أ.

(٨٠) ١٩٠/ أ.

(٨١) ١٣٩/ ب، وابن الأنباري: ١٩٥-١٩٦.

(٨٢) ١٤٢/ أ.

لحنُ العامّة[٨٣]

وكان أبو حاتم يشير إلى ما يسمّيه اللغويون بـ (لحن العامّة) ممّا يغلط فيه غير الفصحاء أو الذين لانت ألسنتهم، وهو قد وضع كتابه في الأصل بُغية تقويم اللّسان أن يزيغ أو يلتوي، فممّا أشار إليه:

١ . ذكر أنّ تصغير (عين) يكون على (عُيينة)؛ فالياء أصلية، وألحقت التاء؛ لأنّ الاسم ثلاثيّ مؤنّث، وكانت العامّة تنطقها (عُوينة) توهّماً بأنّ أصل الياء واو، ومثله تصغير (عيب) على (عُييب) لا (عُويب)[٨٤].

٢ . وذكر أنّ (الظُّفُر) بضمّ الظاء والفاء هو الفصيح، ويجوز إسكان الفاء، ولا تُكسر الظاء قطّ في فصيح الكلام، وهو ما تصنعه العامّة[٨٥].

٣ . جعل السجستاني جمع (صُواع) على (آصُع) مما تُخطئ فيه العامّة، لأنّ الجمع عنده: أصواع، وصِيعان، وأُصوُع[٨٦]، غير أنّ الفرّاء يرى صوابه[٨٧]، وهو في

(٨٣) إنّ لأبي حاتم كتاباً في (لحن العامة) ذكره الزبيدي في صدر كتابه (لحن العامة) من ٣٥(ط عبد العزيز مطر)، ووجد أنّ ما أورده من (لحن العامة) نزْر بإزاء ما جاء به من تفسير الغريب، وتصريف الأفعال، وتوجيه اللغات، وهو إلماح إلى علم الرجل، وينظر: من ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ١٢٨، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٧، ١٨٣ .

(٨٤) ينظر: المذكر والمؤنث: ١٣٩/ أ .

(٨٥) المذكر والمؤنث: ١٥٠/ ب . وينظر: لحن العامة للزبيديّ: ١٠٧، ويقال له: أُظفور، أيضاً .

(٨٦) المذكر والمؤنث: ١٦٧/ ب .

(٨٧) المذكر والمؤنث: ٩٦ .

مذهب ابن الأنباريّ صحيح قياساً على (أبآر) و (آبار) وما بينهما من القلب المكانيّ، وإن لم يكُ مسموعاً عند العرب(٨٨).

٤. وذكر أنّ العامّة تظُنّ أنّ (السُّوْقَة) و (السُّوَق) من (السُّوق) وليس الأمر كذلك(٨٩)، إذ السُّوْقَة الرعيَّةُ التي تُساس، ومَنْ لا سلطان له، وهو ممّا يستوي فيه المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، وقد يُجمع على (سُوق)(٩٠).

٥. لا يقال: رِخْلة، وهي أُنثى أولاد الضأن، بالتاء وكسر الراء وسكون الخاء، لأنّها لغة المخطئين من العامّة، إنّما هي رَخِل، بفتح فكسر(٩١) على لغة أكثر العرب.

٦. يقال في خطاب الرجل: أعطيتُكَهُ، وفي خطاب المرأة: أعطيتُكِهُ، وتقول العامّة بالكوفة: أعطيتكاه، وأعطيتكيه(٩٢)، ويقصد به إشباع الفتحة والكسرة، وذلك عنده مرفوض؛ لأنّ الكسرة علامة التأنيث(٩٣)، كما أنّ الفتحة علامة التذكير.

٧. يقال في خطاب البعيد: ذاك، وذلك في التذكير، وعليهما تجري أخواتها باللام وبدونها، غير أنّ أبا حاتم يرى أنّ (ذاك) بلا لام وأخواته ممّا أولعت به العامّة، وفي القرآن كلّه: ذلك، وذلكما، وذلكم، ونحوها باللام(٩٤).

(٨٨) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٥٧ .

(٨٩) المذكر والمؤنث: ١٤٩/أ .

(٩٠) اللسان (سوق): ١٠/ ١٧٠ .

(٩١) المذكر والمؤنث: ١٦٣/ أ .

(٩٢) المذكر والمؤنث: ١٩٢/أ .

(٩٣) المذكر والمؤنث: ١٩٧/أ .

(٩٤) المذكر والمؤنث: ١٨٩/ أ .

٨. وفي خطاب الأنثى (تلك) والعامّة تقول (ذيك)، وهو خطأ عند أبي حاتم، قال: «وكأنّ العامّة بالخطأ أولَع، وعليه أشدّ اتّفاقاً.»[٩٥].

في الدَّلالة

عُني أبو حاتم عناية بالغة في كتابه بإيضاح دلالة الألفاظ، وتغيّر هذه الدلالة تبعاً لما يطرأ على المفردة من زيادة أو تبدّل في البناء، وهو يُكْثِرُ من الإتيان بالأمثلة وبالشواهد من القرآن الكريم والشعر، ومما تحدّث فيه فأطال: «نعت المؤنّث بما لا يشركه فيه المذكر»[٩٦]، كالصفات التي ترد على وزان (فاعل) نحو (قاعد وقاعدة)، (طالق وطالقة)، وعلى وزان (مُفْعِل) نحو (مرضع ومرضعة) و (مطفل ومطفلة)، وعلى وزان (فعيل) نحو (عقيم).

من ذلك:

١. وناقة عائذ للحديثة النِتاج[٩٧].

٢. وقالوا: امرأة طاهر للتي طهرت من الحيض، فإنّ أردت من طهارة الخلق والوضوء، قلت: طاهرة.

٣. ويقال للمرأة: آمت تئيم أيماً، إذا مات زوجها، وكذلك الرجل إذا ماتت امرأته.

---

(٩٥) المذكر والمؤنث: ١٩٠/ أ.

(٩٦) المذكر والمؤنث: ١١٦/ أ، ١٢١/ ب .

(٩٧) الإبل للأصمعيّ (الكنز اللغوي): ١٤٥ .

٤. وامرأة تِفلة، إذا تركت الطيب، وقد تفلت تتفل تَفَلاً، وفي الحديث: «يخرجن إلى المسجد تِفلان»[٩٨].

٥. وأتن ملمع، إذا أشرف ضرعها للوِلاد[٩٩].

وقد وقف في مواضع كثيرة عند ظاهرة الترادف – وإن لم يُسمّها– انطلاقاً من حديثه عن المعاني التي تخرج إليها اللفظة التي يذكرها في سياق التذكير والتأنيث، وفي ذلك ما فيه من النفع والبيان. ومن ذلك:

أ- ذكر (العُقاب) وهو طائر في المؤنث الذي لا يذكر بحال، ثم أورد المعنيين اللذين تخرج إليهما، وهما: الحجر النادر[١٠٠] من وسط البئر، والراية[١٠١]. وقد جاء في (العين)[١٠٢] «العلم الضخم تشبيهاً لها بالطائر»، وأنّها «مرقًى في عُرض جبل، وهي حنجرة ناتئة ناشزة...، وقيّد صاحب القاموس[١٠٣] المعنيين بأنّه الحجر الناتئ في جوف البئر يخرق الدلو، وأنّه راية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، لا مطلق الرايات، غير أنّ ما ذكره الجوهريّ في الصحاح[١٠٤] هو ما ذكره أبو حاتم.

---

(٩٨) غريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ١٠٩ ، وتخريجه في الهامش، والحديث فيه «وليخرجْنَ تَفِلان» .

(٩٩) والإلماع في الإبل، والإنسان أيضاً. ينظر: الإبل وخلق الإنسان للأصمعيّ (الكنز اللغوي): ١٤١، ١٥٨ .

(١٠٠) أي: الظاهر ، الناتئ .

(١٠١) المذكر والمؤنث: ١٦٦/ أ .

(١٠٢) ١/ ١٨١ .

(١٠٣) القاموس: (عقب) .

(١٠٤) الصحاح (عقب): ١/ ١٨٧ .

ب- وذكر أيضاً معاني أخرى للصقر[١٠٥]، وهو طائر، مذكر، وهي: الصّقْر من الدبس، ووقع الحديد على الحجارة، ووقع الشمس، وفي (العين)[١٠٦] أنّ الصقر من الجوارح، وأنّه شدة الوقع، وأنّه «ما تحلّب من العنب والتمر من غير عصر، وما مصل من اللبن».

وقد ورد المعنيان الأول والثالث في (القاموس)[١٠٧]، ولم يرد المعنى الثاني في معاني (الصقر)، غير أنّ صاحب التاج[١٠٨] قال، وهو يذكر (الصاقور الفأس العظيمة التي لها رأس واحد دقيق تكسر به الحجارة، وهو المِعْوَل أيضاً وقال في موضع آخر، وهو يتحدّث عن (السّقّار)[١٠٩]: قيل: «هو اللّعّان لغير المستحقّين والصاد أكثر، سُيمّي بذلك؛ لأنّه يضرب الناس بلسانه من (الصقر)، وهو ضربك الصخرة بالصاقور، وهو المعول»، وما ذكره صاحب التاج هو ما نقله صاحب الصحاح[١١٠] عن عمرو بن العلاء والأصمعيّ، ويبدو أنّ (الصاقور) هو المأخوذ اشتقاقاً من الصقر، لا الصقر مأخوذ من الصاقور، وبذا كان لأبي حاتم فضل التقدّم في ذكر المعنى الأصل، وإن كان مسبوقاً بما ورد في (العين)

(١٠٥) المذكر والمؤنث: ١٦٦/ ب .

(١٠٦) العين: ٥/ ٧ .

(١٠٧) ينظر: القاموس(سقر) و (صقر) .

(١٠٨) التاج(صقر): ٣/ ٣٣٩ .

(١٠٩) التاج (سقر): ٣/ ٢٧٢ .

(١١٠) الصحاح(صقر): ٢/ ٧١٥ .

واضحاً من غير لبس، فالصقر: شدو الوقع، والصاقورة: المطّرقة(١١١)، والمعاني كلّها راجعة إلى الأوّل.

ج- وحين تحدّث أبو حاتم عن تأنيث (الأرض) عرج على ما تخرج إليه من معانٍ، وهي: أرض الدّابة، وهو ما يلي حوافرها من الأرض، وضرْب من الزّكام يصيب منه الإنسان دُوارٌ، ومصدر الأرض، أي الذي أكلته الأُرضة(١١٢).

وقد وردت هذه المعاني في (العين)(١١٣) و (الصحاح)(١١٤)، ولكن باختلاف:

د- فالأرض عند الخليل والجوهريّ تأتي بمعنى الرعدة، وتأتي بمعنى الزّكام، فهما معنيان، وعند أبي حاتم هو الزّكام الذي يصيب الإنسان منه دُوار، وهو معنى واحد، وثمة تفاوت مهمّ بين المعنيين.

هـ- استشهد الجوهريّ على المعنى الأول، وهو النّفضَة والرِّعدة، بقول ابن عبّاس: «أَزُلزلت الأرضُ أم بي أرض»(١١٥)، واستشهد به أبو حاتم على الدُّوار الناتج عن الزّكام، ولعلّ استشهاد أبي حاتم قد جاء في موضعه.

---

(١١١) العين: ٥/ ٦٠ .

(١١٢) المذكر والمؤنث: ١٧٧/ أ، ب .

(١١٣) المذكر والمؤنث ٧/ ٥٦ .

(١١٤) الصحاح (أرض): ٣/ ١٠٦٤، وقال أيضاً قوائم الدّابة، ولم يقل: (من الأرض) كما قال أبو حاتم، وهو ما ذكره صاحب التاج (أرض): ٥/ ٤، وفي العين أنّه حافر .

(١١٥) غريب الحديث لابن الجوزيّ: ١/ ١٩، وفيه: أي: رِعدة .

من مسائل التصريف

وردت في كتاب (المذكر والمؤنث) مسائل تصريفيّة عن بعض ما استطرد إليه أبو حاتم من فوائد نافعة آثرت ذكر عدد منها لاستكمال ملامح الصورة العلميّة للرجل في كتابه:

١. ذهب إلى أنّ زنة (مُفْعِل) للإناث تدلّ على أنّ الفعل خاصّ بها لا شِركة للمذكر فيه، نحو (مُتِئِم) لمن كانت ذات توأمين أو أكثر، ومثله: مُذكِر، ومِذكار، ومُؤنِث، ومِئناث، إذا كانت أمَّ ذكر أو أنثى، أو كان من عادتها أن تلد الذكور أو تلد الإناث(١١٦).

٢. أورد زنة (فَعيل)جمعاً، فقد ذكر أنّ من جموع (مِعْزى)، وهو اسم جنس جمعيّ (معّيزاً)(١١٧).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١١٦) المذكر والمؤنث: ١١٨– ١١٩. وقد أشار الفرّاء في (المذكر والمؤنث: ٦٥) إلى صيغة (مُفْعِل) بالتاء؛ لأنّه وصف خاص بالإناث. وعليه سائر الباب.

(١١٧) المذكر والمؤنث: ١٦٥/ أ.